إتجاه فاعلية عملية التصنيع نحو التوازن الإقليمي الصناعي في جمهورية مصر العربية

دكتور فتحي علي محرم
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أهمية البحث :

تمثل التنمية الاقتصادية احدى العلامات البارزة في التاريخ الحديث لكثير من بلدان العالم ، وهي التحدي الرئيسي الذي يواجه شعوبا متعددة في عالمنا المعاصر ، وتتركز اهداف التنمية الاقتصادية عادة في القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي ، والتي تبدو فيمايلي [1] :-

١- انخفاض مستوى الدخل الفردي وما يترتب على ذلك من سوء التغذية وانتشار الامراض وارتفاع نسبة الامية ، وتدهور حالة الاسكان للغالبية من افراد المجتمع .

٢- انشغال الغالبية من السكان باشغال النشاط قليل الانتاجية ، خاصة في الزراعة والخدمات ، وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة ، حيث يزيد عدد العاملين دائما عن الاحتياجات الحقيقية للعمل .

٣- ازدياد الميل للاستهلاك مع ضعف مستويات الادخار والاستثمار ، وانخفاض المستوى العام للانتاجية في المشروعات ، وارتفاع التكلفة النسبية

---

(١) د. علي السلمي ، الادارة المصرية رؤية جديدة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٠١ - ٣٠٩ .

للانتاج ، لذلك نجد ان من بين اهم جوانب التصور الادارى للتنمية الاقتصادية ان التنمية عملية متكاملة وشاملة تعتمدعلى تفاعل مجموعة العوامل الانتاجية وغيرها من المحددات الاجتماعية والانسانية لانتاج معدلات معينة من الانماء الاقتصادى . وايضا الترابط الوثيق بين محاولات الانماء الاقتصادى وبين التكوين الاجتماعى والحضارى وكذلك ان التنمية تعتبر تعبيرا ذاتيا ينبع من داخل الكيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ، ولا تتحقق له الفاعلية الا من خلال قبول افراد وجماعات المجتمع له وتحمسهم لاحداثه ، والمشاركة الايجابية فى تحقيقه .

والتنمية الاجتماعية شأنها شأن التنمية الاقتصادية هى عملية تغيير جذرية تستهدف القضاء على أوضاع وعلاقات اجتماعية سائدة ، واحلال اوضاع وعلاقات جديدة محلها . والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لا تنفصلان ، بل هما وجهان لنفس المشكلة ، وهى الرغبة فى تطوير حياة الافراد والجماعات فى المجتمع ، وتهيئة ظروف معيشية افضل لهم [1]. وقد صاحب عملية التنمية الاقتصادية الاتجاه نحو التصنيع باعتباره السبيل المؤدى الى حسن استغلال الموارد الاقتصادية المحلية المتاحة سواء اكانت مواد اولية ام موارد بشرية الامر الذى يؤدى الى زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخل ، من أجل رفاهية افراد وجماعات المجتمع ككل ، ويقترن تحقيق ذلك للمجتمع ككل بأن تكون اتجاهات عملية التصنيع شاملة لجميع اقاليم الدولة حتى يمكن تجنب حدوث اختلال مكانى او جغرافى للنمو الاقتصادى ،ونعنى

المرجع سالف الذكر ، ص ٣١١ - ٣١٣

بالاختلال المكانى حدوث فوارق اقتصادية واجتماعية بين اقاليم الدولة ، بحيث تصبح بعض الاقاليم اكثر تقدما من البعض الآخر[1] .

ان توطن الصناعة وتركزها فى اقاليم معينة من شأنه ان يحدث آثار اقتصادية مثل ارتفاع مستويات الاسعار والاجور ، واثمان اراضى البناء ونفقات المعيشة بوجه عام ، وبالاضافة الى ذلك يؤدى الى حدوث آثار اجتماعية سيئة مثل اكتظاظ السكان ، علاوة على ارتفاع نفقات الخدمات والمنافع العامة .. ومن جهة اخرى يتخذ الامر اتجاها عكسيا فى الاقاليم الاخرى دون ان تصل الى هذه المرحلة التراكمية للنمو ، فتصبح اقل نموا من غيرها ويزداد تخلفها ، وزيادة الهوة بينها وبين الاقاليم المتقدمة ويساعد انخفاض مستوى المعيشة وعدم استقرار العمل على هجرة العمال الى الاقاليم الاكثر تقدما ، ويترتب على هذه الهجرة المستمرة حدوث الكثير من المشكلات فى الاقاليم المتقدمة ، والتى تستقبل المهاجرين[2] .

فتتلخص اهم مساوئ التوزيع الاقليمى غيرالسليم للصناعة فى انخفاض الكفاية الصناعية لعدم كفاية استغلال الموارد الصناعية والتفاوت فى مستوى الدخول ، وظهور المشكلات المتعلقة بالاسكان فى المدن والمراكز الصناعية نتيجة لتوسع هذه المدن بطريقة ارتجالية ، ونمو بعض المراكز الصناعية نموا سريعا غيرمنظم على حساب بعض المدن او على حساب الريف ..

---

(١) أ - د. شوقى حسين عبدالله ، ادارة وظيفة الانتاج ، دارالنهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١١ .
ب - د. العشرى حسين درويش ، التخطيط الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

(٢) المرجع سالف الذكر ، ص ١٥ - ١٦ .

فالتخطيط الاقليمى للصناعة يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادى بين اجزاء الدولة الواحدة وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بينهما مما يكفل تماسك البنيان الاقتصادى والاجتماعى ، كما ان التنمية الاقليمية هى احد أبعاد التنمية القومية ، والاخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى يؤدى الى زيادة معدلات النمو التى يمكن ان تتحقق فى المجتمع ، كما ان اغفال هذا الاسلوب يؤدى الى اضعاف فاعلية التنمية القومية فى بلوغ اهدافها بالاضافة الى انتهاج اسلوب التخطيط الاقليمى يساعد على انتشار الوعى بين المواطنين بأهمية التنمية الاقتصادية وتفهمهم لمشكلاتها ، كما يعمل على مشاركتهم فى اعداد خطة التنمية والمساهمة فى تحقيق اهدافها ، وبذلك فان مشاركة ادارات الاقليم فى اعداد الخطة الاقليمية يدفعها الى القيام بدور فعال فى تنفيذ هذه الخطة وتحقيق اهدافها (١).

طبيعة المشكلة :

تنبع طبيعة المشكلة اساسا فى انخفاض كفاءة الفاعلية الصناعية فى تحقيق او تقارب التوازن الاقليمى الصناعى نتيجة تركز عملية التصنيع فى عدد محدود من المدن او المناطق دون غيرها من المدن او المناطق الاخرى مما يؤدى بها الحال الى كبر الفجوة بينها وبين الاقاليم او المناطق المتقدمة التى تتمركز فيها حركة التصنيع .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة فى هذا البحث الى توصيف الوضع القائم لعملية التصنيع من حيث التوزيع الاقليمى لها ، للافادة من نتائجه فى الاسهام فى وضع شكل متكامل مقترح بشأن تحقيق نوع من التوازن الاقليمى الصناعى الذى ينجم

(١) المرجع سالف الذكر ، ص ٢٢٥ - ٢٢٨ .

عنه تفاعل عملية التنمية الاقتصادية فى جميع انحاء اقاليم البلاد للحد من الفوارق الكبيرة بينها ، والحد بقدر الامكان من التدهور النسبى الكبير لوضع بعض الاقاليم - خاصة فى الريف بالمقارنة بالحضر - لامكانية الاسهام فى تحقيق رفع مستوى المعيشة لجميع الافراد بمستوى متقارب فى جميع الاقاليم المنتشرة فى انحاء البلاد ، وهذا مايعنى الفاعلية الصناعية فى بلوغ وتحقيق اهدافها الاساسية القومية ، حيث ان عملية التصنيع هى اساس عملية التنمية .

فروض الدراسة :

تفترض الدراسة ان اتجاه فاعلية عملية التصنيع نحو التوازن الاقليمى الصناعى تؤدى الى مايلى :

١- تقارب مستوى الدخل النقدى بين افراد الاقاليم المنتشرة فى الدولة .

٢- تحسين مستوى معيشة الافراد فى الاقاليم المختلفة بالدولة بمستويات متقاربة دون احداث فجوة كبيرة بينها .

٣- الحد من هجرة الافراد بين الاقاليم المختلفة .

٤- خفض او تقليل الفوارق الاقتصادية بين جميع الاقاليم المنتشرة بالبلاد .

٥- استخدام الموارد المتاحة بكل اقليم فى المشروعات الصناعية الملائمة به بقدر الامكان .

وانه وفقا لتلك العوامل يمكن التوصل الى نظام متكامل لاتجاه عملية التصنيع نحو التوازن الاقليمى الصناعى بما يؤدى الى الكفاية والفاعلية الصناعية فى تحقيق اهدافها الاساسية القومية .

اسلوب الدراسة :

اعتمدت تلك الدراسة على ثلاثة اساليب هى (١) :-

١- الدراسة المكتبية :

وهى تعتمد أساسا على المادة العلمية المكتوبة سواء فى الكتب او الدوريات او الاحصاءات المختلفة وغير ذلك ، وتهتم بالبحث عن حقائق اساسية وتحليلات تقوم على البيانات التاريخية .

٢- الدراسة الفنية :

وهى تتكون اساسا من تطبيقات البحوث السابق اجرائها والتقارير المنشورة فى مجالات الدراسة .

٣- الدراسة التحليلية :

وهى تعتمد على تجزئة المشكلة الى جزئيات بسيطة بحيث يتم التعرف

(١) د. محمد عفيفى حموده ، البحث العلمى - اصول قواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث ، الطبعة الثانية ، مكتبة عين شمس القاهرة اكتوبر ١٩٨٢ - ص ١٩ - ٢١ ، عن :

A. Rummal J.F., and Ballaine W.C., Research Methodology In Business, Harper and Publishers, U.S.A.,1963,P.3

B. Buckley J.W., Marlene H.B., and Hung-Fuchiang, Research Methodology and Business Decisions, National Assluation Of Accountants, New York, 1976, P. 35.

على طبيعة كل جزء والمتغيرات المؤثرة فيه ، وذلك تبعا لتجزئة مشكلة الدراسة الى جزئيات تتعلق بكل من مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة والهجرة الداخلية ، والفوارق الاقتصادية والموارد المتاحة .

محتويات الدراسة :

تنقسم الدراسة تبعا لتحقيق اتجاه فاعلية عملية التصنيع نحو التوازن الاقليمى الصناعى الى اهم ما يرتبط بها من حيث مايلى :-

١- توصيف الوضع الحالى لاتجاه التوازن الاقليمى الصناعى فى مصر .
٢- مستوى الدخل النقدى للفرد .
٣- مستوى المعيشة .
٤- الهجرة الداخلية .
٥- الفوارق الاقتصادية والاجتماعية .
٦- الموارد المتاحة .

- - - - -

توصيف الوضع الحالـــى
لاتجاه التوازن الاقليمى الصناعى فى مصر

المقصود بالتوازن الاقليمى هو تنمية الاقاليم بالكيفية التى تقلل من الاختلافات بين مستوى التنمية فى كل منها ، فمن الثابت انه لا يمكن ان يتمتع الاقتصاد القومى بدرجة معقولة من الاندماج اذا ما استمرت الفوارق الضخمة فى مستوى النمو ومستويات المعيشة فى اجزائه المختلفة (١).

ان الهدف الرئيسى للسياسات الاقليمية فى معظم الدول المتقدمة هو ان تقنع المنظمين والمستثمرين بأن يتوطنوا فى الاقاليم المتخلفة ، وليس فى الاقاليم المتقدمة والى الحد الذى يتحقق فيه هذا الهدف فانه يمكن الحد من الهجرة الداخلية والبطالة ، كما يمكن تحقيق زيادة فى الدخل فى الاقاليم المتخلفة .. وعلى العكس ما زالت غالبية الدول النامية – ومن بينها جمهورية مصر العربية – تتسم بقدر كبير من عدم التكافؤ الداخلى بين الافراد والاقاليم ، بل ان الفوارق الاقتصادية والاجتماعية آخذه فى التزايد باستمرار فى كثيرمنها .. ان مبدأ المساواة يتمتع بقبول تام فى السياسات الاقليمية والتخطيط الاقليمى ، وهو ما يعنى ان ادوات السياسة الاقليمية والتخطيط الاقليمى انما يجب ان تستخدم للقضاء على الفوارق او على الاقل للحد من الفوارق فى مستوى معيشة الافراد فى الاقاليم المختلفة للدولة (٢).

---

(١) د.هدى محمد صبحى ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الاقاليم ، مؤتمر التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى للاقتصاديين المصريين ٧٩/٥/٣ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨١ ، طبعة ٣٠٥ .

(٢) المرجع سالف الذكر ، ص ٣٠٢ – ٣٠٤ .

أثارت مشكلة التوزيع الاقليمى الصناعى فى الوقت الحالى اهتمام المشتغلين بأمر الصناعة ، ويرجع السبب فى هذا الى التعديل الذى حدث فى مركز الدولة روظائفها بالنسبة الى النظام الاقتصادى من حيث النظرة الواسعة البعيدة التى تتعدى حدود الخسائر والارباح الى مظاهر الرفاهية المادية للمجتمع ، والضرورة التخطيط الاقتصادى السليم الذى تشرف عليه الدولة لتتمكن من توجيه النشاط الاقتصادى لتحقيق اهداف اجتماعية معينة ترفع من مستوى المعيشة للمجتمع ، ومعنى هذا ان حرية تشجيع الدولة للمشاريع الفردية فى الماضى ادت الى ان يختار رجال الاعمال مواقع الصناعة فى الاماكن الموجودة ، والتى تتفق ومصالحهم الخاصة ، وهذا هو السبب فى أننا نجد فى مصر ان الصناعات الرئيسية تركزت فى المدن الكبيرة وخاصة فى القاهرة والاسكندرية ، ولكن لا يمكن ان يستمر الحال على ما هو عليه اذا اردنا ان تكون مناطق صناعية موزعة توزيعا شاملا على مناطق القطر لان ذلك من شأنه ان يوجد مجتمعات سليمة التكوين تتمتع بمستوى معيشة مرتفع نسبيا (١).

ولقد ادت الاتجاهات التلقائية للتوطن الصناعى فى الماضى الى الوضع الحالى الى تركز الصناعة فى المدن الكبيرة وخاصة فى القاهرة والاسكندرية ففى القاهرة وحدها ٥٠ ٪ فأكثر من الصناعات للقطاع العام . وهى على سبيل المثال تبعا لكل قطاع صناعى (٢).

---

(١) عبدالغفور يونس ، التنظيم الصناعى وادارة الانتاج ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، الاسكندرية ، ١٩٥٩ ، ص ٨٣ .

(٢) تقرير انجازات ونتائج اعمال قطاع الصناعة والثروة المعدنية ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢ – ٦ .

١- صناعات الغزل والنسيج :

معروفون للغزل والنسيج ، الصناعية للحرير والقطن (اسكو) الاهلية للغزل والنسيج ، السيوف للغزل والنسيج ، النصر للغزل والنسيج والتريكو (الثوربجى) القاهرة للصباغة والتجهيز ، القاهرة للمنسوجات الحريرية ، المنسوجات الحديثة ، مصر للحرير الصناعى القاهرة للملبوسات والتريكو ، مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج ، العامة لمنتجات الجوت ، النصر للاصواف والمنسوجات (ستيا) المصرية لغزل ونسيج الصوف (وولتكس) ... الخ .

٢- صناعات المواد الغذائية :

المصرية للاغذية (بسكو مصر) القاهرة للخلاصات الغذائية ، المصرية لمنتجات النشا والخميرة ، المصرية لصناعة النشا والجلوكوز ، النصر لتعبئة الزجاجات ، المصرية لتعبئة الزجاجات ، الشرقية للدخان (ايسترن كومبانى) ، النصر للدخان والسجاير ، القاهرة للزيوت والصابون ، بيرة الاهرام ... الخ .

٣- الصناعات الكيماوية :

أبو زعبل للاسمدة والمواد الكيماوية ، النصر لصناعة الكوك والكيماويات الاساسية ، مصر لصناعة الكيماويات ، النصر لمنتجات الكاوتشوك ، المصرية لصناعة الجلود ، البلاستيك الاهلية ، الغازات الصناعية ، النيل للكبريت ، الورق ، النصر لصناعة الاقلام ومنتجات الجرافيت ... الخ .

٤- الصناعات المعدنية الاساسية :

الحديد والصلب المصرية ، النصر لصناعة المطروقات ، النصر لصناعة المواسير ، الصلب ولوازمها ، النصر للمسبوكات ، النصر لصناعة السيارات ، النصر للتليفزيون ، المصرية لمهمات السكك الحديدية (سيماف) ، المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف ، صناعة اليايسات ومهمات وسائل النقل ، النصر لصناعة المراجل البخارية ، الدلتا الصناعية (ايديال) ، القاهرة للمنتجات المعدنية ، الكابلات الكهربائية المصرية ، العامة للبطاريات ، النصر للهندسة والتبريد العامة للمعادن .... الخ .

٥- التعدين :

النصر لصناعة الزجاج والبللور ، النصر لانتاج الحراريات والفخار المصرية للحراريات ، العامة لمنتجات الخزف والصينى .

من خلال هذا التوصيف يتضح التركز الكبير للصناعة فى مدن ومناطق معينة مما ادى الى التأثير الكبير لعدم التوازن الاقليمى الصناعى على ضعف الفاعلية الصناعية وذلك من عدة جوانب اساسية اهمها :

١- مستوى الدخل النقدى للفرد .
٢- مستوى المعيشة .
٣- الهجرة الداخلية .
٤- الفوارق الاقتصادية والاجتماعية .
٥- الموارد المتاحة .

وفيمايلى بيان كل منها :

أولا : مستوى الدخل النقدى للفرد :

من المؤشرات او الجوانب الاساسية التى تنجم عن التوزيع الاقليمى الصناعى مستوى توزيع الدخل النقدى للفرد ، وذلك على مستوى كل من الريف والحضر ، فحينما يتقارب بين مستوى الدخل النقدى للفرد فى الريف بمثيله فى الحضر كلما كان ذلك معبرا عن التوزيع السليم للتوازن الاقليمى الصناعى ، والعكس حينما يتفاوت كبيرا بين مستوى الدخل النقدى للفرد فى الريف بمثيله فى الحضر كلما كان ذلك مؤشرا عن عدم سلامة التوازن الاقليمى الصناعى على مستوى مناطق البلاد ، مما يؤشر ذلك على عدم الفاعلية الصناعية فى هذا الشأن .

وبتوصيف ذلك الوضع بمقارنة متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف بمثيله فى الحضر نجد ان الفارق بينهما اكثر كبرا - فمتوسط دخل الفرد فى الريف خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥ يبلغ فى المتوسط حوالى نصف دخل الفرد فى الحضر كما يتضح فى الجدول رقم (١) التالى [1].

(١) د. كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٥ الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢/١٩٧٧ - دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، القاهرة ص ٦٨ - ٧٠ .

جدول رقم (١)

متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف والحضر على المستوى القومى بالجنيه

السنة	متوسط دخل الفرد على المستوى القومى	متوسط دخل الفرد فى الحضر	متوسط دخل الفرد فى الريف	نسبة متوسط الفرد فى الريف الى الحضر
١٩٥٣	٣٦ر٧	٥٦ر٦	٢٦ر١	٤٦ر١ ٪
١٩٦٠	٥١ر٣	٧٥ر٩	٣٦ر٤	٤٨ر٠ ٪
١٩٦٥	٦٨ر٢	٦٨ر٠	٣٩ر٦	٥٨ر٢ ٪
١٩٧٠	٧٨ر٨	١٠٩ر٤	٥٦ر٥	٥١ر٦ ٪
١٩٧٥	١٢٠ر٣	١٧٠ر٠	٩٥ر٥	٥٦ر٠ ٪

يتضح مماسبق ان هناك فجوة كبيرة بين متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف وبين مثيله فى الحضر ، ومثل هذا التفاوت الكبير ناجما عن التركز الصناعى فى المدن الكبيرة .

ثانيا: مستوى المعيشة :[1]:-

يعتبر مستوى المعيشة من المؤشرات او الجوانب الاساسية التى تتأثر بالتوزيع الاقليمى الصناعى ، ومؤشر مستوى المعيشة يتضح من خلال مقارنة متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ومثيله فى الحضر كما يظهر فى الجدول رقم (٢) التالى :-

(١) المرجع السالف الذكر ، ص ٧٣ - ٩٢ .

جدول رقم (٢)

متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف والحضر

١٩٥٢ - ١٩٧٥ بالجنيه بأسعار سنة ١٩٦٦/٦٦ م

السنة	متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر	متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف	متوسط الدخل الحقيقى فى الريف الى الحضر
١٩٥٣	٧٥ر٣	٤٦ر٠	٦١ر١ ٪
١٩٦٠	٩٧ر١	٥١ر١	٥٢ر٤ ٪
١٩٦٥	١١٤ر٠	٤٤ر٢	٣٨ر٦ ٪
١٩٧٠	٩٨ر٢	٤٨ر٨	٤٩ر٧ ٪
١٩٧٥	١١٤ر٠	٥٦ر٩	٤٩ر٧ ٪

يتضح من الجدول سالف الذكر رقم (٢) انه فى سنه ١٩٦٥ وصل متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف بالمقارنة الى متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر الى مستوى منخفض للغاية بالمقارنة الى السنوات الاخرى ولقد بلغ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ٣٨ر٦ ٪ فقط من متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر ، مما يعنى ان مستوى المعيشة للفرد فى الريف كان يمثل فى المتوسط حوالى ثلث مستوى المعيشة المتاح للفرد فى الحضر ومضمون ذلك تدهور نسبى كبير لوضع الريف بالمقارنة الى الحضر ويرجع ذلك الى الهيكل الانتاجى السائد فى الريف سواء من حيث نوع النشاط الاقتصادى القائم للزراعة فقط ، او من حيث نظام الانتاج المتبع .

هناك فجوة كبيرة ومتزايدة بين مستويات الدخول والمعيشة فى الريف والحضر . فاذا غضضنا النظر مؤقتا عما يتضمنه هذا الوضع من تعارض مع

اعتبارات العدالة الاجتماعية ، نجد انه يتعارض ايضا مع اعتبارات التنمية الاقتصادية فى مصر . فلا تعتبر هذه الفجوة مجرد عامل محايد من حيث تاثيرها على الهدف الاساسى وهو تحقيق التنمية الاقتصادية بأقصى سرعة ممكنة ، وانما يتعارض مع هذا الهدف من عدة نواحى فهى تتعارض معه سواء فى حالة تركيزه على مفهوم النمو الاقتصادى او على مفهوم القضاء على الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل .

فاذا كان الهدف الاساسى للتنمية الاقتصادية فى مصر هو تحقيق معدل مرتفع للناتج القومى بغض النظر عن كيفية توزيع هذا الناتج ، فان وجود التفاوت الكبير بين الريف والحضر يتعارض مع هذا الهدف ، فانقسام الاقتصاد القومى الى جزء متقدم نسبيا (الحضر) وجزء متخلف - الريف) وما يترتب على هذه الثنائية من خلل فى مستويات الاجور والاسعار داخل الدولة الواحدة يجعل تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومى مسألة مشكوك فيها ، يضاف الى ذلك ما تخلقه ثنائية الاقتصاد القومى من صعوبة فى ادارة هذا الاقتصاد وتوجيهه بما يحقق سرعة النمو ، فمثلا السياسات الاقتصادية التى قد يطلع تطبيقها فى الجزء المتقدم من الاقتصاد القومى ، قد تشل فاعليتها كثيرا اذا ماطبقت فى الجزء المتخلف منه .

ثالثا : الهجرة الداخلية[1] :

كان نتيجة للتباين فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة ان زادت الهجرة الداخلية من المناطق الاقل نموا حيث تتوافر فيها عوامل الجذب فتتسع مجالات العمل ويرتفع مستوى الاجور ، وتتوافر الخدمات

(١) د. العشرى حسين درويش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ٢٣٣ - ٢٣٤

والتسهيلات فى المناطق الحضرية ، وعلى ذلك فان حركة الهجرة من الاقاليم الاقل نموا هى احدى الخصائص التى تتصف بها هذه الاقاليم .

ففى الاقاليم النامية يزيد عدد المهاجرين منها عن عدد المهاجرين اليها ، ومن ثم يصير رصيد عدد المهاجرين سالبا ، وفى الحقيقة ان هذا النقص فى عدد السكان يفوق فى اهميته انخفاض معدل المواليد ، وذلك للاسباب التالية :

١- يتضمن عدد المهاجرين من الاقاليم النامية ، نسبة مرتفعة من الشبان الذين يسعون الى الحصول على عمل بشروط افضل فى الاقاليم المتقدمة .

٢- فى حين يتضمن عدد المهاجرين الى الاقاليم النامية ، نسبة مرتفعة من الشيوخ والاطفال كما هو الحال بالنسبة للمحالين الى المعاش الذين يعودون للاقامة فى مواطنهم الاصلية .

مماسبق يتضح ان لحركات الهجرة من الاقاليم النامية نوعين من الآثار:

١) آثار كمية تتمثل فى نقص عدد السكان .

٢) آثار نوعية تتمثل فى نقص عدد الشبان .

ولا شك ان لهذه الاثار اهمية كبرى اذ انها تعنى نقص امكانيات الاقاليم النامية اقتصاديا واجتماعيا .

والى جانب ماتقدم تتضح اثار سلبية للاقاليم الاكثر تقدما نتيجة تزايد تلك الهجرة اليها ، واهم تلك الاثار تتعلق بزيادة الضغط على وسائل النقل وعدم كفاية المرافق والخدمات العامة وزيادة نفقاتها كالتعليم والصحة

والعرف الصحى والمياه والكهرباء وغيرها .. ومن شانها ايضا ان تحدث اضرارا اقتصادية اخرى مثل ارتفاع مستويات الاسعار واثمان اراضى البناء ونفقات المعيشة بوجه عام ، بالاضافة الى حدوث آثار اجتماعية سيئة مثل اكتظاظ السكان ، وضياع وقت كبيرمن العمال فى الانتقال من والى مقر العمل(١) .

رابعا : الفوارق الاقتصادية والاجتماعية :

يجب الاشارة الى انه فى كثيرمن الحالات فى الدول النامية أدت مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة حدة الفوارق الاقليمية فزادت الاقاليم المتقدمة غنى وزادت الاقاليم المتخلفة فقرا ، وتعتبر مصر مثالا واضحا لهذه الحالة ، لقد تركزت الاستثمارات الاقتصادية فى الاقليمين الرئيسيين القاهرة والاسكندرية مما ادى الى زيادة سيطرتهما على الاقتصاد القومى وضعف المركز التنافسى لبقية المحافظات ، وهذا الى جانب ان مصر مثلها مثل معظم الدول النامية تتجه الى توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات المستثمرة فى انحاء البلاد ، وذلك لان قرار توزيع الاستثمارات العامة هو الاكثر القرارات الاقتصادية تأثرا بالاعتبارات السياسية ،فبعد ان يستحوذ اقليما القاهرة والاسكندرية بالقدر الاكبر من الاستثمارات وعلى الاخص الاستثمارات الممولة للدخول الاعلى ، فانه يتم توزيع بقية الاستثمارات بين المحافظات الاخرى بنسب متقاربة جدا تكاد تكون متساوية - وهو ما يحد من فعالية هذه الاستثمارات ويطيل الفترة الزمنية اللازمة للوصول بالاقاليم الاقل تقدما الى مرحلة الانطلاق الذاتى فى طريق التنمية(٢) .

---

(١) المرجع سالف الذكر ، ص ١٥ .

(٢) د. هدى محمد صبحى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

ويراعى ان التباين الاقتصادى والاجتماعى بين الاقاليم الاكثر تحضرا وتلك الاقل نموا سوف يزداد غالبا وبطريقة تلقائية ، حيث تؤدى الاثار العكسية المفادة للنمو الى عرقلة النمو فى الاقاليم الاقل تقدما لحساب الاقاليم الاكثر تقدما ، ومن بين العوامل التى تلعب دورا فى الاثار العكسية والتى تؤدى الى زيادة التفاوت بين الاقاليم المختلفة هى قوى السوق والهجرة وحركة رأس المال والتجارة والعوامل الطبيعية (١) . لهذا تسعى العديدمن دول العالم الى ضرورة خفض هذا التباين الاقتصادى والاجتماعى بين الاقاليم ليكون اقل ما يمكن عن طريق انتشار الصناعات على اقاليمها .

ويعتبر التباين بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم مرحلة حتمية من مراحل التنمية الاقتصادية ، فهى بمثابة شرط لا يمكن تجنبه لعملية النمو كما انها احدى خصائصها (٢). ولكن مثل هذا التباين ينبغى ان يكون اقل ما يمكن بين الاقاليم فى الدولة ليتقارب التوزيع العادل للدخل بين المناطق او بين الطبقات الاجتماعية ، والتى يرى البعض انها لا تقل اهمية عن تعظيم الرخاء الاقتصادى او القومى واحدى الطرق لمعالجة الاهداف المتعددة فى هذه الحالة ان يتم وضعها فى صورة قيود ، وفى هذه الحالة التى عادة ما تتخذ البرمجة الخطية ، فان الهدف يكون تعظيم منفعة الكفاءة الكلية فى ظل القيود التى يفرضها الدخل المرغوب فيه فى كل منطقة ، وكذلك القيود التى تفرضها ظروف البيئة (٣).

---

(١) أ.د . العشرى حسين درويش مرجع سابق ، ص١٩٨

Gummer M., Economic theory and Underdeveloped regions, Gerald Book Worth L. Co. Ltd., London, 1960, PP. 26-29.

(٢) د. العشرى حسين درويش مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٣) د. محمد الحناوى ، دراسات جدوى المشروع - دليل تقييم الاعمال الجديدة ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية الحديثة ، الاسكندرية ١٩٨٠ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

لهذا يتعين فى مجال التنمية الاقليمية ان يكون هناك توازن بين الاربحية الاقتصادية والاربحية الاجتماعية ، وان التنمية لا ينبغى ان تعنى اساسا بمعدل النمو الاقتصادى وانما بالثمن الاجتماعى والاقتصادى الذى يكفل معدل نمو معين ، ولو ان التنمية كانت تهتم فقط بزيادة معدل النمو القومى الى اقصى حد ممكن لاقتضى ذلك الاستمرار فى تنمية المناطق المتقدمة ، الا انه من الواضح ان مفهوم التنمية اوسع واشمل من معدل النمو الاقتصادى(١) .

فاذا كان من اهدافنا الاساسية فى التنمية الاقتصادية القضاء على الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى بين الافراد ، وهو المنظور الحديث للتنمية ، فان من الواضح ان وجود التفاوت الكبير القائم بين الريف والحضر فى مصر يتعارض مع هذين الهدفين . فالقضاء على الفقر يقتضى رفع مستويات المعيشة فى الريف حيث يتجمع اغلبية الفقراء كما أن تحقيق العدالة فى توزيع الدخل يتطلب ايضا رفع مستويات دخول السكان فى الريف ، فعدالة التوزيع تتحقق بزيادة الدخل فى الريف (حيث الدخل منخفض) بالمقارنة الى الحضر (حيث الدخل مرتفع) فضلا عن انها تتدعم بزيادة نصيب الريف من الدخل القومى فاذا اضفنا الى ذلك ان الريف يضم الجزء الاكبر من السكان فى مصر - كما يتضح من الجدول رقم (٣) المبين بعد - فان اهمية القضاء على هذه الفجوة بين الريف والحضر تصبح اكثر الحاحا .

---

(١) د. هدى محمد صبحى - مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

جدول رقم (٣)

توزيع السكان فى جمهورية مصر العربية بالالف نسمة (١)

بين الريف والحضر

السنة	اعداد السكان			النسبة المئوية الى الجملة	
	الريف	الحضر	الجملة	الريف	الحضر
١٩٤٧	١٣١٢٥	٥٨٩٧	١٩٠٢٢	٦٩٫٠٠	٣١٫٠٠
١٩٦٠	١٦١٧٣	٩٩١٢	٢٦٠٨٥	٦٢٫٠٠	٣٨٫٠٠
١٩٦٦	١٧٩٠٠	١٢٢٠٠	٣٠١٠٠	٥٩٫٤٧	٤٠٫٥٣
١٩٧٦	٢٠٥٦١	١٦٠٩٦	٣٦٦٥٧	٥٦٫١	٤٣٫٩

يتضح من الجدول سالف الذكر ان نسبة سكان الريف من جملة سكان جمهورية مصر العربية تتراوح مابين ٥٦٫١ - ٦٩ ٪ ، اما نسبة سكان الحضر فهى تتراوح مابين ٣١ - ٤٣٫٩ ٪ ومعنى ذلك ان الريف يضم الجزء الاكبر من السكان فى مصر ، ممايقتضى الامر بأهمية القضاء او الحد من الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما يقتضى بضرورة الربط بين كل من الاربحية الاقتصادية والاربحية الاجتماعية .

خامسا: الموارد المتاحة :

تعتبر العوامل الطبيعية من الاسباب الهامة للتفاوت بين الاقاليم اذ ان اختلاف مافى حوزة الاقاليم من موارد طبيعية ، من شأنه ان يؤدى الى

(١) النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، ادارة البحوث الاقتصادية العامة ، المجلد الثالث والثلاثون ، القاهرة ، العدد الاول ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٨ .

اختلافات فى الدخول الاقليمية ، كما انه ينتج فى بعض الحالات بسبب عدم مقدرة بعض الاقاليم من الاستغلال الكامل لمواردها (١) .

ولا شك ان انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى احد اقاليم الدولة من شأنه ان يؤثر على معدل النمو الاقتصادى للمجتمع ككل ، من هنا كان الاهتمام بالتخطيط الاقليمى بهدف استغلال جميع الموارد المتاحة فى المجتمع بأقصى كفاءة ممكنة ورفع معدل النمو للاقتصاد القومى ، ولما كانت اقاليم الدولة الواحدة تختلف فيما بينها من حيث معدل النمو الاقتصادى ، مما قد يؤدى الى حدوثفوارق اقتصادية واجتماعية بين هذه الاقاليم ، لذلك فان التخطيط الاقليمى يهدف ايضا الى تحقيق درجة من التوازن فى معدلات النمو الاقتصادى فى اقاليم الدولة الواحدة بقصد زيادة معدل النموللاقتصاد القومى ويتطلب ذلك دراسة مواردكل اقليم وتخصيص اكثر الاستثمارات ملائمة له (٢) .

اوضحت تجارب التخطيط للتنمية ان الطريق للتنمية الاقليمية المتوازنة يتطلب تطوير نموذج شامل ومتناسق لتوزيع الموارد والاستثمارات ان معظم مشاكل التوطن وتوزيع الاستثمارات لا يمكن حلها الا فى اطار تخطيط طويل الاجل وفى الواقع فان التخطيط طويل الاجل يتضمن مرحلتين رئيسيتين الاولى: تحديد معدلات نمو القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى ، والثانية حل مشاكل التوزيع الامثل للموارد ، واذا افترضنا ان المرحلة الاولى تزودنا

(١) د. العشرى حسن درويش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١

irmingham W., Tord A.G., Planning Growth in Rich and oor countries, George Allen and Univin Ltd.1966;P.108.

(٢) د. العشرى حسين درويش ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

بالقيود التى تحكم المرحلة الثانية فان المعوبات المختلفة التى تتعلق
بتحديد التوزيع الامثل للموارد والاستثمارات بين الاقاليم على المستوى
القومى يمكن حلها بصياغة معايير كفاءة توطن الاستثمارات والانشطة الاقتصادية
المختلفة[1]. ويتم ذلك بشكل سليم فى ضوء ما تعرف للموارد المتاحة والموارد
الطبيعية لكل اقليم بجانب استغلال موارد الاقليم فى ذات الاقليم نظرا لما
يحدث فى الكثيرمن الاحوال نقل الموارد المتاحة فى احد الاقاليم الى
اقاليم اخرى لاستخدامها فيها نظرا لتوطن الصناعات بها مثل نقل خام الحديد
من اقليم اسوان الى اقليم القاهرة - حلوان - حيث تتمركز بها مصانع الحديد
والصلب لان القاهرة تتوطن فيها معظم الصناعات - كماسبق توضيح ذلك - وبناء
على ذلك اصبحت معظم الاقاليم مصدرة مواردها الطبيعية المتاحة للصناعات
المتمركزة بالقاهرة . وينبغى ان يكون معلوما أن مبدأ تصدير الموارد
الطبيعية من بعض الاقاليم الى اقاليم اخرى بالدولة مرغوب فيه فى بعض
الحالات التى تكون تلك الموارد محدودة ، وفى هذه الحالة يختار الاقليم
الاكثر استحواذا على نوع هذه الموارد وتنشأ فيه الصناعة المرتبطة بها
وتستورد من الاقاليم الاخرى مواردها المحدودة .

النتائج والتوصيات :

اتضح ان التركز الصناعى فى بعض القلة من اقاليم الدولة - وهو
سوء التوزيع الاقليمى الصناعى ادى الى اهم مايلى :-

١- التفاوت الكبير بين متوسط الدخل الفردى فى الريف بمثيله فى الحضر.
٢- الفجوة الكبيرة بين مستوى المعيشة بين الريف والحضر .

(١) د. هدى محمد صبحى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

- الهجرة من الريف الى الحضر .
- زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم المختلفة بالدولة.
- عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بالاقليم بمايعود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم .

ويرجع ذلك الى بعض الامورالتى اهمها :

(١) الصناعات الرئيسية تركزت فى الماضى فى المدن الكبيرة وخاصة القاهرة والاسكندرية والسبب فى ذلك يرجع الى ان منشئيها كانت غالبيتهم من رجال الاعمال الاجانب الذين يقطنون المدن الكبيرة ولذلك رغبوا فى انشاء صناعاتهم قريبة منهم ليستطيعوا الاشراف عليها هذا فضلا عن توافر العمال وتركز البنوك[1].

(٢) مرت جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بمراحل متعددة تعرضت خلالها لاشكال مختلفة من المعوقات تسببت فى تواضع الانجازات المحققة بالقياس الى الاهداف والى معدلات النمو التى استطاعت دول اخرى تحقيقها بامكانيات لا تزيد كثيرا عما لدينا ، ولعل أهم المعوقات المباشرة لجهود التنمية خلال الماضى هى التحديات الخارجية واشكال العدوان المتكرر ومافرضته على البلاد من اعباء توجه للبناء العسكرى سحبا من الموارد المخصصة للتنمية[2].

٣- عدم وضوح استراتيجية قومية للتنمية تحدد الاهداف والاولويات تحديدا واضحا وتعمل على الافادة من مصادر القوة فى المجتمع وتدعيم آثارها من جانب ، كما تحاول التخلص من اسباب الضعف او تحديد آثارها من جانب آخر (٣).

(١) د. عبدالغفور يونس ، مرجع سابق ،ص ٨٣
(٢) د. على السلمى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥
(٣) المرجع سالف الذكر ، ص ٣٢٥ .

وفى الوقت الذى بدأت فيه تلك الاسباب فى الانكماش بدأت الدولة
اهتمامها البالغ بالنسبة الى النظام الاقتصادى من حيث النظرة الواسعة
البعيدة التى تتعدى حدود الخسائر والارباح الى مظاهر الرفاهية العامة
للمجتمع والى ضرورة التخطيط الاقتصادى السليم الذى تشرف عليه الدولة
لتتمكن من توجيه النشاط الاقتصادى لتحقيق اهداف اجتماعية معينة ترفع من
مستوى المعيشة لجميع الاقاليم بالدولة .

فأصبح من المتفق عليه ان الهدف الرئيسى للتخطيط الاقليمى هو اعادة
توزيع الدخل بما لا يتعارض مع تحقيق المعدلات المخططة للنمو القومى
ان سياسات التخطيط الاقليمى ، وفى مقدمتها تلك الخاصة بالتوزيع الاقليمى
للاستثمارات انما هى اداة رئيسية من ادوات توزيع الدخل فى الاقتصاد
القومى . ان مايجب التركيزعليه هو ان تحقيق معدلات نمو مرتفعة ليس هو
الهدف الوحيد للتنمية. لقد توسع مفهوم التنمية الان ليشمل توزيع اكثر
عدلا لمكاسب النمو ، وهو مايتفق مع الفكرة القائلة بضرورة الاهتمام
بتنمية الاقاليم المختلفة ورفع مستوى المعيشة فيها ، ولكن ما يجب التأكيد
عليه هو ان الاهتمام بتنمية الاقاليم المختلفة لا يتم على حساب التنمية
القومية ، وانما هو يساهم فى الاسراع بمعدلات النمو القومية ويحقق التنمية
المتوازنة اقليميا (١).

بناء على ماتقدم نجد ان القضاء على التفاوت القائم بين الريف
والحضر فى مصر ، يجب ان يكون احد الاهداف الاساسية على المستوى القومى
فتحسن الوضع النسبى لسكان الريف يجب ان يوضع على رأس قائمة الاولويات
القومية ، والسبيل الى ذلك هو احداث تغييرات هيكلية فى نوع واسلوب

(١) د. هدى محمد صبحى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩

النشاط الاقتصادى فى الريف فاستمرار هذا الوضع القائم على اقتصاد الريف
على الزراعة كمصدر للدخل للغالبية العظمى من سكانه لا يمكن ان يؤدى الى
تحسين ملموس فى مستوى معيشة سكان الريف ، ويرجع السبب فى ذلك الى انخفاض
انتاجية الفرد فى الزراعة بالرغم من ارتفاع انتاجية الارض الزراعية فى مصر
ومعنى ذلك انه لا مجال لتحقيق زيادة يعتد بها فى انتاجية الفرد فى الزراعة
– وبالتالى فى دخله – عن طريق رفع متوسط الانتاجية الحالية للارض الزراعية
فالسبيل لرفع انتاجية الفرد فى الزراعة هو احداث تغيير اساسى فى الفن
الانتاجى المستخدم بحيث يمكن تحقيق نفس مستوى الانتاج الزراعى الحالى
باستخدام عدد اقل من الافراد مع ايجاد مصادر دخل اخرى فى الريف للافراد
الذين يستغنى عنهم فى الزراعة ، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق ادخال الصناعة
فى الريف جنبا الى جنب مع ميكنة الزراعة اذ يجب الا تقتصر الصناعة فى مصر
على الحضر وحده ، كما هو الوضع الان وانما يجب ان تمتد لتشمل الريف
ايضا (١).

وفيمايلى نورد بعض المقترحات التى تسهم فى ترشيد التوزيع الاقليمى
الصناعى المناسب الذى تسعى اليه الدولة الآن :-

١- وضع خطط اقليمية لتنمية الاقاليم بحيث تكون مشتقة من الخطة القومية
وفى هذه الحالة لا ينظر فى الخطة القومية تحقيق معدلات نمو مرتفعة
ليس هو الهدف الوحيد للتنمية لاحداث توسع فى مفهوم التنمية ليشمل
توزيع اكثر عدلا لمكاسب التنمية على مستوى جميع الاقاليم ، ويتم ذلك
من خلال خطة قومية موزعة على خطط اقليمية ، ومثل هذا الاسلوب يجعل
الخطط الاقليمية تسهم فى الاسراع بمعدلات النمو القومية مما ينجم عنها

(١) د.كريمة كريم ، مرجع سابق ، صفحة ٩٣

تحقيق التقارب فى التنمية المتوازنة الاقليمية .

٢- يرتبط بالاسلوب - سالف الذكر - تحديد معدلات نمو لكل من الخط القومية وكذلك للخط الاقليمية مع الاخذ فى الاعتبار بأن تكون معدلات النمو الاقليمية محددة لكل اقليم حيث تختلف الاقاليم عن بعضها تبعا لظروفها - وذلك من اجل احداث التقارب بين مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة فى كل اقاليم الدولة والحد من الفجوات الكبيرة بينهما .

٣- توزيع انتشار الصناعات على مستوى جميع اقاليم الدولة ، ويتم ذلك من خلال تخطيط طويل الاجل واخر قصير الاجل كمايلى :

أ - التخطيط طويل الاجل : وهو يتعلق بالصناعات الحالية القائمة والمتمركزة مدينة القاهرة ومدينة الاسكندرية - فينبغى تشكيل لجان لدراسة وتقييم انواع الصناعات القائمة بكل منهما بغرض تصنيفها الى اهم مايلى :

- صناعات يعتبر اقليم القاهرة واقليم الاسكندرية غير مناسب لها
- صناعات انتهى عمرها الاستهلاكى ويزمع تجديدها والتوسع فيها .
- صناعات اصبحت تقع فى وسط مناطق سكنية ، وتصدر منها مخلفات من عملياتها الصناعية الخطرة على السكان .
- صناعات تعتمد على استيراد مواردها من اقاليم اخرى .
- صناعات يعزز وجودها باقليم القاهرة .

وتتم تلك الدراسة تحت مفهوم النظرة الواسعة البعيدة التى تتعدى حدود الخسائر والارباح الى مظاهر الرفاهية للمجتمع لتتمكن

من التوصل الى توجيه الصناعات بالشكل السليم الذى يحقق الاهداف الاجتماعية لرفع مستوى المعيشة وتقاربه على مستوى اقاليم الدولة مع الاخذ فى الاعتبار ان يتم التخطيط من الان للتصنيفات المختلفة للصناعات القائمة السابق الاشارة اليها وهى صناعات يعتبر اقليم القاهرة او الاسكندرية غير مناسب لها وانتهى عمرها الاستهلاكى وكذلك التى تقع فى وسط المناطق السكنية وقارب انتهاء عمرها الاستهلاكى وذلك لتحديد الاقاليم الاخرى التى ستنقل اليها فى المستقبل ليتم من الان تدبير المساحات والاماكن الخاصة باقامتها فى الاقاليم المختلفة حتى تفع الدولة فى خططها من الان توفير كافة الخدمات والمرافق الخاصة بالبنية الصناعية لتشجيع نقل الصناعات اليها .

ب - التخطيط قصير الاجل : وهو يتعلق بالصناعات الجديدة ، فينبغى عدم التصريح بانشاء اى منها بمدينتى القاهرة والاسكندرية سواء للقطاع العام او للقطاع الخاص - وفى تلك الحالة يمكن توجيهها الى الاقاليم الاخرى .

٤- اسهام الدولة فى جذب انشاء الصناعات المتنوعة بالاقاليم المختلفة عن طريق مايلى :-

أ - انشاء وتوفير الخدمات والمرافق الاساسية للبنية الصناعية مثل الطرق ووسائل النقل والطاقة ... الخ .

ب - توزيع الصناعات الاساسية على الاقاليم ، حيث ان تلك الصناعات الاساسية ستجذب معها معظم الصناعات الثانوية التى تعتمد عليها .

د - تشجيع الصناعات على التحرك للاقاليم المختلفة وذلك بتقديم كافة الحوافز الممكنة مثل منح الاراضى التى تنشأ عليها المصانع بأسعار رمزية ، الاعفاء من الضرائب ، وتوفير الاموال المطلوبة بتكلفة أقل .. وقصر تلك الحوافز على الصناعات فى الاقاليم دون القاهرة والاسكندرية .

ه - وضع خريطة صناعية لجميع اقاليم الدولة تتضح فيها صفات ومميزات كل اقليم ومحتوياته من الموارد الطبيعية المتاحة ومقدارها ومقارنتها بمثيلتها فى الاقاليم الاخرى ، وكافة العوامل المختلفة المرتبطة بعملية التصنيع وذلك لتمييز كل اقليم بصناعة معينة او عدة صناعات متنوعة يتخصص فيها .

٦- تطوير فى توزيع الموارد والاستثمارات ويتم على مرحلتين الاولى: تحديد معدلات نمو القطاعات والاقاليم المختلفة فى الاقتصاد القومى ، والثانية حل مشاكل التوزيع الامثل للموارد، من خلال صياغة معايير كفاءة توطن الاستثمارات والانشطة الاقليمية على اساس الربط بين الاربحية الاقتصادية والاربحية الاجتماعية .

٧- احداث تغييرات هيكلية فى نوع واسلوب النشاط الاقتصادى فى الريف بالتغيير فى الفن الانتاجى المستخدم ، وايجاد مصادر دخل اخرى عن طريق ادخال الصناعة فى الريف جنبا الى جنب مع ميكنة الزراعة .

وعلى اساس ما تقدم يمكن تصور شكل متكامل مقترح لتخطيط عملية التصنيع فى التوازن الاقليمى الصناعى ، كمايلى :

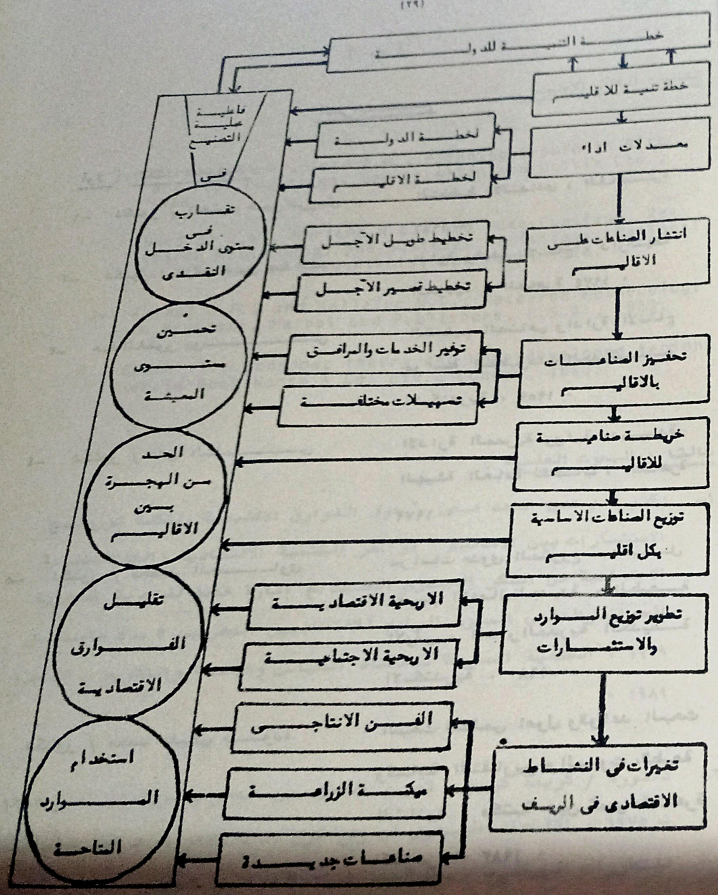

المراجـــــع

أولا : الكتب العربية :

١- دكتور / العشرى حسين درويش — التخطيط الاقتصادى ، القاهـــرة ١٩٨٢ .

٢- دكتور / شوقى حسين عبدالله — ادارة وظيفة الانتاج ، دارالنهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣- عبدالغفور يونـــــس — التنظيم الصناعى وادارة الانتاج مؤسسة المطبوعات الحديثـــة الاسكندرية ، ١٩٥٩ .

٤- دكتور / على الـلمـــــى — الادارة المصرية رؤية جديـــدة الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ .

٥- دكتور / محمـد الجنـــاوى — دراسات جدوى المشروع – دليـــل تقييم الاعمال الجديدة ، الطبعـة الاولى ، الدار المصرية الحديثـة الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٦- دكتور / محمد عفيفى جـــوده — البحث العلمى اصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث ، الطبعة الثانية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة اكتوبر ، ١٩٨٣ .

ثانيا : الكتب الاجنبية :

1. Birmingham W., Tord A.G., Planning-Growth in Rich and poor countries, George Allan and Univin Ltd., 1966.

2. Bucjley J.W., Marlane H.B., and Hung-Funciang, Research Methodology and Business Decistions, National Association of Accountants, New York, 1976.

3. Rummel J.F., and Ballaine W.C., Research Methodology in business, Harpet and Publishers, U.S.A., 1963.

4. Gunner M., Economec theory and Underdeveloped tegions, Gerald Book Worth & Co. Ltd., London, 1960.

ثالثا : البحوث العلمية :

١- دكتورة / هدى محمد صبحى ، " حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيـــع الاستثمارات بين الاقاليم " مؤتمر التنمية الاقتصادية والعدالـــة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ٣ – ٥ مايـــو ١٩٧٩ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨١ .

٢- دكتورة / كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٥ ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ – ١٩٧٧ ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ٢٣ – ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة .

رابعا: النشرات والتقارير :

١- النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، ادارة البحوث الاقتصادية العامة ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢- تقرير انجازات ونتائج اعمال قطاع الصناعة والثروة المعدنية ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .